



جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة
الوزير

سجل في ٢٠ / ٤ / ٢٠١٧
ص ١

قرار
وزير التجارة والصناعة
رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٧

وزير التجارة والصناعة :

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها وتعديلاته ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ١٩٩٩ م بشأن الموافقة على اتفاق التمويل المحدد بين
حكومة جمهورية مصر العربية و المجموعة الأوروبية بشأن دعم برنامج تحديث الصناعة الموقع في
القاهرة بتاريخ ١٢/١/١٩٩٨ و الموافق عليه من مجلس الشعب بتاريخ ١٧/٥/١٩٩٩ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٧ لسنة ٢٠٠٠ بشأن إنشاء الهيكل التنظيمي لبرنامج تحديث
الصناعة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الوزارة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٩ لسنة ٢٠١٥ بتشكيل الوزارة ؛

وعلى دليل الإجراءات الخاص بمركز تحديث الصناعة ؛

وعلى قرار مجلس تحديث الصناعة في جلسته المنعقدة ٩ فبراير ٢٠١٧ بشأن تشكيل لجنة من
أعضاء المجلس لوضع إستراتيجية المركز والسياسات العامة والهيكل الوظيفي بناء على المهام
الموكلة إلى المركز ؛

قرار

(مادة أولى)

تشكل لجنة تنفيذية لمجلس إدارة مركز تحديث الصناعة تعد بمثابة السلطة المختصة
المنوطة من قبل المجلس بوضع ومتابعة برامج تحديث الصناعة المصرية والمخططات
الإستراتيجية و الخطط التنفيذية من السادة الآتي أسماؤهم :-

١- الأستاذ / محمد قاسم

٢- المهندس / عمرو أبو فريخة

٣- الأستاذ / عبد الحميد محسب

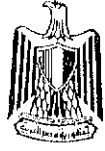
٤- الأستاذة / علا جاد الله

٥- الدكتورة/ شيرين الصباغ

(مادة ثانية)

تختص اللجنة بما يلي :

- ١-مراجعة ومتابعة الخطط والبرامج والأنشطة وإجراءات تنفيذها
- ٢-دراسة أي مقترحات تخص الهيكل التنظيمي واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون الإدارية والمالية
ولوائح المشتريات والموارد البشرية ونظم العمل والعاملين بالمركز وإبداء الرأي بشأنها
- ٣- الموافقة على مشروع الموازنة السنوية والحسابات الختامية والقوائم المالية
- ٤- قبول المنح والتبرعات والهبات في مجال أنشطة المركز، والموافقة على عقد القروض اللازمة
لتحقيق أهداف المركز وفقا للإجراءات القانونية المقررة
- ٥- البت في الموضوعات المعروضة عليها من الجهاز التنفيذي للمركز



جمهورية مصر العربية

وزارة التجارة والصناعة

الوزير

(مادة ثالثة)

تعد اللجنة تقريراً بنتائج أعمالها يعرض على مجلس الإدارة عند إنعقاده بصفة دورية ولا تعتبر قرارات اللجنة سارية إلا بعد عرضها علينا للإعتماد .

(مادة رابعة)

للجنة أن تستعين بمن تراه لإنهاء وإنجاز مهامها ولها أن تنظم طريق سير العمل بها وميعاد انعقاد اجتماعاتها.

(مادة خامسة)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

وزير

التجارة والصناعة

مهندس / طارق قابيل